

دور السياسة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The Role of Industrial Policy in The Development of Small and Medium industries in Algeria.

مولود طابوش *

جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، البويرة، الجزائر.

m.tabouche@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/10؛ تاريخ القبول: 2025/06/05؛ تاريخ النشر: 2025/06/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه السياسة الصناعية المطبقة في الجزائر لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2022.

توصلنا من خلال دراستنا إلى أن الحكومة الجزائرية اعتمدت في سياستها الصناعية لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة على عدة أدوات منها المباشر وغير المباشر مثل: القروض الصناعية، الإعفاء من ضرائب الشركات، الحماية الجمركية، السياسات الحكومية تجاه الاندماج بين المؤسسات وسياسة مكافحة الاحتكار، والتي ساهمت في زيادة التعداد الإجمالي لهذه الصناعات، وكذا التنوع من نشاطاتها لتشمل مجمل الفروع الصناعية، ولكن سجلنا فشل العديد من هذه الصناعات التي لم تنجح في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة، وهذا ما يفرض على الحكومة الجزائرية البحث أكثر في تفعيل السياسات الصناعية المستقبلية من أجل توفير دعم أكبر لهذه الصناعات.

الكلمات المفتاحية: السياسة الصناعية؛ الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This study aims to clarify the role played by industrial policy in Algeria in developing Small and medium industries during the period from 2013 to 2022.

Our study has found that the Algeria government, in its industrial policy in favor of small and medium industries, has relied on several tools, both direct and indirect, such as industrial loans, corporate tax exemptions, customs protection, government policies encouraging mergers between companies, and anti-monopoly policies. These measures have contributed to an overall increase in the number of these industries, as well as the diversification of their activities to include various industrial sectors. However, we have also recorded the failure of many of these industries, which were unable to succeed under the prevailing economic conditions. This necessitates that the Algerian government further explore ways to enhance future industrial policies in order to provide greater support for these industries.

Keywords: industrial policy, small and medium industries.

المقدمة:

تعتبر السياسة الصناعية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدول من أجل تحقيق التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة؛ ولهذا حاولت الجزائر منذ الاستقلال تبني سياسة صناعية بهدف تطوير المنتج الصناعي، وذلك من خلال اتباع مجموعة من البرامج الاقتصادية المبنية على أساس النظام الاقتصادي الاشتراكي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي هزت الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أجبرت الجزائر على التفتح الاقتصادي وتبني النظام الاقتصادي الرأسمالي، وبالتالي التوجه نحو خصوصية المؤسسات العمومية وتشجيع الخواص على الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية. كما انتقلت الجزائر في هذه المرحلة من الاعتماد على الصناعات الكبيرة فقط إلى إعطاء أهمية كبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي فرضت نفسها في اقتصاديات الدول العالمية من خلال مساهمتها في التنشيط والتنويع الاقتصادي. وذلك باعتماد مجموعة من أدوات السياسة الصناعية الرامية إلى تشجيع وتنمية هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الإشكالية: مما سبق طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهمت السياسة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر خلال الفترة 2013-2022؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي اهم أدوات السياسة الصناعية المطبقة في الجزائر لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟

- كيف أثرت السياسة الصناعية في الجزائر على تطوير وتنوع نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2013-2022؟

الفرضيات: كإجابة مسبقة على الإشكالية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- يمكن للجزائر أن تستعمل عدة أدوات للسياسة الصناعية منها القروض الصناعية، المشتريات الحكومية، الحماية الجمركية، الأسواق المفتوحة، التراخيص الصناعية.

- يمكن للسياسة الصناعية المتبعة في الجزائر أن ترفع من تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسع من حجم نشاطها وتنوعه ليشمل جميع فروع الصناعة خلال الفترة 2013-2022.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة الصناعية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2013-2022.

منهج الدراسة: لاختبار الفرضيات السابقة والإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصف والتحليلي، بحيث استعملنا المنهج الوصفي للتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالسياسة الصناعية والصناعات الصغيرة والمتوسطة. والمنهج التحليلي اعتمدناه لتحليل الإحصائيات، المعطيات والمعلومات المتحصل عليها من مختلف المراجع.

حدود الدراسة: يتم إجراء هذه الدراسة حول السياسة الصناعية ودورها في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2013-2022).

المحور الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الصناعية والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1- ماهية السياسة الصناعية:

1-1-تعريف السياسة الصناعية: للسياسة الصناعية عدة تعاريف سنذكر البعض

منها في هذه الدراسة.

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السياسة الصناعية سنة 2009 بأنها مجهودات الحكومة المركزة لتشجيع وتعزيز الصناعة أو قطاع معين باستخدام مجموعة من الأدوات⁽¹⁾. وعرفها عالما الاقتصاد كروقمان (Krugman) واوبستفلد (Obstfeld) بأنها محاولة الحكومة أن تشجع توجيه الموارد نحو قطاعات معينة تعتبرها الحكومة مهمة للنمو الاقتصادي⁽²⁾.

وتعرف السياسة الصناعية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفية الجمركية وغير الجمركية، الدعم، سعر الصرف، الائتمان الصناعي، وأسعار الفائدة... الخ. للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة. وتهدف هذه السياسة أما إلى إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة (سياسة إحلال الواردات)، أو تشجيع الصادرات الصناعية (سياسة تشجيع الصادرات)، أو كلاهما⁽³⁾.

وهناك من يستخدم تعريف أوسع للسياسة الصناعية مثل بيندر (J. PINDER) بحيث يشمل كل السياسات المصممة لدعم الصناعة بما فيها محفزات الاستثمار المالية والنقدية والاستثمار المباشر وبرامج التجهيز ومحفزات للبحوث والتطوير وسياسات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة⁽⁴⁾.

2-1-أنواع السياسة الصناعية:

2-1-1- السياسة الصناعية العمودية (المباشرة): هي مجموعة من الإجراءات المنسقة والهادفة التي تصب في مصلحة فروع صناعية معينة (انتقائية) خلال المدى القصير، بهدف التأثير على إنتاج تلك الصناعات. وهذا يعني اختيار صناعة معينة من أجل تشجيعها

(1) Note de synthèse, Donor Committee for Enterprise Development, 2021, p1. (www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/DCED_IP_SynthesisNote-fr.pdf).

(2) طاهر حمدي كنعان، المهمات التنموية للدولة والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية، مجلة عمران، المجلد 4، العدد 16، 2016، ص 143.

(3) احمد الكواز، السياسة الصناعية، سلسلة جسر التنمية، عدد 3، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 2.

(4) أ-م-د-مدحت-كاظم-القرشي-السياسة-الصناعية <https://iraquieconomists.net/ar/2014/12/30/> consulté le 19/03/2025 à 13: 10.

بصفة مباشرة دون غيرها.

2-2-1- السياسة الصناعية الافقية (الغير مباشرة): تهدف هذه السياسة إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، بدل التركيز على قطاع محدد أو صناعة معينة. وتسطيع الحكومة من خلالها إيجاد البنية المواتية لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، فضلا عن توسيع وتطوير البنى التحتية، وفي المقابل اكتسبت السياسة الصناعية الافقية تأييد أوسع في السنوات الأخيرة باعتبارها أكثر فاعلية من أجل التغلب على اخفاقات السوق⁽¹⁾.

3-1- أدوات السياسة الصناعية: للسياسة الصناعية عدة أدوات نذكر منها: القروض الصناعية، التراخيص الصناعية، الحماية الجمركية، المشتريات الحكومية، الإعفاء من ضرائب الشركات، سياسة سعر الصرف، مكافحة الاحتكار، السياسات الحكومية اتجاه الاندماج بين المنشآت وسياسة التسعير.

2- ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

2-1- تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة: يصعب إعطاء تعريفا دقيقا، شاملا وموحدا للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لاختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها، فهناك من يعتمد على المعايير الكمية كعدد العمال، قيمة المبيعات، حجم رأس المال المستثمر، حصة النشاط السوقية، كمية الإنتاج والقيمة المضافة... الخ. وهناك من يعتمد على المعايير النوعية مثل استقلالية الإدارة، ملكية المشروع، التكنولوجيا المستخدمة، درجة تأثير المشروع في السوق. وسنحاول فيما يلي تقديم بعض التعاريف المتعلقة بهذه الصناعات.

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها من 10 إلى 50 عامل⁽²⁾. ويعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة على أنها تشغل حتى 50 عامل

(1) عقيل عبد النبي الدلفي، ا.د فلاح خلف علي، دور السياسة الصناعية في تنمية المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 46، العدد 129، 2021، ص 228.

(2) مروة مفتاح ابوشعالة وآخرون، المشروعات الصغرى ومنتهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول لطلاب المرحلة الجامعية والدارسات العليا، الجامعة الاسمية الإسلامية، ليبيا، 2023، ص 50.

وإجمالي أصولها ومبيعاتها يصل إلى 3 مليون دولار، والمشاروعات المتناهية الصغر تشغل حتى 10 عامل وإجمالي مبيعاتها السنوية يصل حتى 100 ألف دولار وأصولها الإجمالية تصل إلى 10 آلاف دولار، بينما المشاروعات المتوسطة تشغل حتى 300 عامل وأصولها ومبيعاتها الإجمالية تصل إلى 10 مليون دولار. ويعرف الاتحاد الأوروبي من خلال التوصية رقم 361/2003 للجنة الأوروبية المؤسسات المتوسطة بأنها تشغل اقل من 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون أورو، وميزانيتها لا تتعدى 43 مليون أورو. بينما المؤسسات الصغيرة تشغل اقل من 50 عامل، ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها لا تتعدى 10 مليون أورو. أما المؤسسات المصغرة فهي تشغل اقل من 10 عمال، ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها لا تتجاوز 2 مليون أورو⁽¹⁾. وفي الجزائر لم يميز المشرع الجزائري بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باعتماده عبارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض مواد المرسوم التنفيذي رقم 21-516 المؤرخ في 25 ديسمبر 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة، والقانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميز بين ثلاثة أنواع لهذه الصناعات وهي الصناعات الصغيرة جدا، الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة. بحيث عرف الصناعة الصغيرة جدا في المادة 10 منه على أنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية اقل من 20 مليون دينار جزائري. وعرف الصناعة الصغيرة في نص المادة رقم 09 بأنها تشغل ما بين 10 و49 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تخطى 200 مليون دينار جزائري. وعرفت المادة رقم 8 من هذا القانون الصناعة المتوسطة بأنها تشغل ما بين 50 و250 عامل، ورقم اعمالها السنوي أكبر من 400 مليون دينار جزائري واقل من 4 ملايين دينار جزائري. أو مجموع حصيلتها السنوية محصور بين 200 مليون دينار جزائري وواحد مليار دينار جزائري.

2-2- خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بعدة خصائص منها الإيجابية والسلبية، والتي نلخصها في الجدول الاتي:

(1) <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/ALL/?uri=LEGISSUM:sme>. Consulté le 15/02/2025 à 11: 00.

الجدول رقم (01): خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة

الخصائص السلبية	الخصائص الإيجابية
-محدودية القدرات الذاتية للتوسع والتطور.	-صغر حجم المتطلبات المالية.
-محدودية إمكانية استعمال التكنولوجيا المتطورة.	-تخصص حجم ونوع الإنتاج غالبا.
-عدم استفادتها من وفورات الحجم.	-انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها المؤسسة.
-عدم دقة وتوفير قواعد البيانات المتاحة لها وعلمها.	-الحاجة إلى خدمات البنية التحتية الأساسية بشكل محدود.
-تكون غالبا من الصناعات المغذية لصناعات أخرى.	-الاعتماد على الخامات المحلية والإقليمية.
-توحيد الملكية والإدارة.	-اعتمادها أكثر على العمالة بدلا من حجم الاستثمارات.
-أهمية سمعة المالك والمالكين المديرين للشركة.	-المهل القصيرة لإعداد دراسات الجدوى والتأسيس.
	-تميزها بمرونة عالية تساعد على البقاء والتكيف مع احتياجات السوق.
	-سرعة مردود رأس المال المستثمر.
	-ملكية فردية أو عائلية أو شركات أشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة.
	-الدور البارز للمرأة فيها.
	-تلبية طلبات المجتمع المحيط.

المصدر: مصطفى يوسف كافي، بنية وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص 35،36.

المحور الثاني: السياسة الصناعية ودورها في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)

1- أدوات السياسة الصناعية المطبقة في الجزائر لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- القروض الصناعية: تتمثل في معظم القروض التي تقدمها أو تضمناها الهيئات المستحدثة في إطار ترقية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين هذه الهيئات.

1-1-1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل عملية حصول الصناعات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية، وذلك من خلال منحه الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشترطة من قبل البنوك.

وساهم هذا الصندوق في تقديم الضمان ل 199⁽¹⁾ صناعة صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2022، وهذا ما رفع من عدد ضماناته الإجمالية إلى 1993⁽²⁾ مع نهاية 2022. منها 608 صناعات غذائية، و 414 صناعات كيميائية مطاط وبلاستيك، والباقي صناعات أخرى. بينما كان عدد ضمانات هذا الصندوق لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 1824⁽³⁾ مع نهاية سنة 2021 منها 562 صناعات غذائية، 383 صناعات كيميائية، مطاط وبلاستيك، والباقي صناعات أخرى. وذلك بزيادة 175⁽⁴⁾ صناعة صغيرة ومتوسطة سنة 2021. وخلال سنة 2024 قام الصندوق بمرافقة 178 صناعة صغيرة ومتوسطة⁽⁵⁾.

1-1-2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعمل

هذا الصندوق على دعم إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أو توسيعها، أو تجديد تجهيزات الإنتاج فيها من خلال ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها هذه الصناعات، والجدول الموالي يوضح عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي استفدت من ضمانات هذا الصندوق خلال الفترة 2013-2022.

الجدول رقم (02): تطور عدد ضمانات صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI/PME) لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2013-2022.

السنة	2013	2014	2015	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	211	269	315	505	620	843	929	1093	290

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (الأعداد من سنة 2014 إلى سنة 2023).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد ضمانات الصندوق للصناعات الصغيرة

(1) Bulletin d'information statistique de PME n42 donnée de l'année 2022, ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique. Edition avril 2023 p 21.

(2) Bulletin d'information statistique de PME n42 donnée de l'année 2022, ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique. Edition avril 2023 p 18.

(3) Bulletin d'information statistique de PME n40 donnée de l'année 2021, ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique. Edition avril 2022 p 21.

(4) Bulletin d'information statistique de PME n40 donnée de l'année 2021, ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique. Edition avril 2022 p 24.

(5) الوكالة الوطنية للأبناء الجزائرية www.aps.dz/ar/economie/173761-380-58-2024 consulté le 29-01-2025 à 12.50

والمتوسطة شاهد زيادة مستمر منذ سنة 2013 حتى بلغ حوالي 1093 مشروع سنة 2021 وهي أعلى قيمة تسجل خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022. وهي موزعة على الصناعات التالية: الصناعات الاستخراجية، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية، المعادن، مواد البناء، تحويل البلاستيك، النسيج، الورق، الصناعات الكيماوية، صناعة الجلود والأحذية، صناعة الأثاث، صناعة الآلات والتجهيزات، صناعات صيدلانية وشبه صيدلانية، صناعة مستحضرات التجميل⁽¹⁾.

1-1-3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تقدم هذه الوكالة قروض بدون فائدة لأصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، منها ما هو موجه لعملية شراء المواد الأولية ومعدات التجهيز ومنها ما هو موجه لإنشاء مشاريع جديدة. كما تقدم الاستشارات لهذه الصناعات، والجدول الآتي يبين تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف هذه الوكالة.

الجدول رقم (03): تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) خلال المرحلة 2013-2022.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
العدد	210041	258419	294425	302578	322708
السنة	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	345545	364837	374866	378891	381421

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (الأعداد من سنة 2014 إلى سنة 2023).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كان في حدود 210041 سنة 2013 ليشاهد زيادة منتظمة ومستمرة إلى أن بلغ 381421 مشروع سنة 2022.

2-1- الإعفاء من ضرائب الشركات:

اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسة ضريبية تحفيزية فيما يخص الضرائب على أرباح

(1) Bulletin d'information statistique de PME, n40, donnée de l'année 2021, ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique, Édition avril, 2022, p 26.

الشركات لتشجيع قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسط، وذلك بفرض إعفاءات وتخفيضات ضريبية لصالح هذه الصناعات كما يلي⁽¹⁾:

- الإعفاء لمدة 5 سنوات للاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة لفروع صناعية محددة، مع اضطلاع المجلس الوطني للاستثمار بتحديد الأنشطة المرتبطة بهذه القطاعات.

- إعفاء لمدة ثلاث سنوات للمشاريع المستحدثة في إطار وكالات (ANSEJ, CNAC, ANGEM). وتمدد فترة الإعفاء إلى ست سنوات عند استحداث المشاريع في المناطق المراد تطويرها، مع إمكانية تمديدتها بسنتين عند تعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محدودة. وترفع فترة الإعفاء إلى عشر سنوات للمشاريع المتواجدة في المناطق المستفيدة من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.

- إعفاء كامل لأربع سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" بداية من تاريخ الحصول على العلامة مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد، وإعفاء كامل لسنتين بالنسبة للمؤسسات التي تحمل علامة "حاضنة" بداية من تاريخ الحصول على العلامة.

- استفادة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية المتواجدة بالمناطق المستفيدة من إعانة صندوق تنمية الجنوب من تخفيض قدره 20 بالمائة من مبلغ الضريبة لمدة 5 سنوات مع استثناء مؤسسات المحروقات من هذا الإعفاء.

- استفادة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية المتواجدة بالمناطق المستفيدة من إعانة صندوق تنمية الهضاب العليا من تخفيض قدره 15 بالمائة من مبلغ الضريبة لمدة 5 سنوات مع استثناء مؤسسات المحروقات من هذا الإعفاء.

3-1- الحماية الجمركية: لحماية المنتج الوطني بصفة عامة ومنتوج الصناعات الصغيرة والمتوسط بصفة خاصة، اعتمدت الجزائر سياسة الحماية الجمركية وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتوجات الأجنبية من خلال وضع مجموعة من القوانين والإجراءات القانونية، والمتمثلة في المرسوم التنفيذي رقم 18-230 المؤرخ في 25 سبتمبر

(1) زواق الحواس، نحو سياسة ضريبية داعمة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022، ص 311-312 عن وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، النظام الضريبي الجزائري، 2021، ص 15-16.

2018 المتضمن تحديد كفاءات إعداد وضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي ومعدلات الرسوم المتعلقة بها. حيث نصت المادة الرابعة منه على أن هذه القائمة يتم تحديثها بناء على قرار من وزير التجارة. وعليه صدر عن وزارة التجارة وترقية الصادرات قرار مؤرخ في 26 جانفي 2019 يحدد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلق بها، حيث ضمت القائمة 1095 منتوج يخضع لرسوم تصل نسبها حتى 200 بالمائة، وهذا ما يساهم كذلك في رفع إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية. وصدر قرار آخر في 8 أفريل 2019 يستبدل القائمة السابقة بقائمة جديدة تضم 992 منتوج يخضع لرسم نسبها تصل إلى 120 بالمائة. وفي سنة 2023 وضعت قائمة جديدة تعدل حوالي 78 منتوج من القائمة السابقة الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والتي أقرها القرار المؤرخ في 19 ديسمبر 2023 الصادر عن وزارة التجارة في مادته الثانية. وهذا الإجراء يهدف إلى التقليل من استيراد المنتوجات التي يتم إنتاجها محليا وبالتالي تقليص فاتورة الاستيراد وتحسين ميزان المدفوعات.

4-1- السياسات الحكومية تجاه الاندماج بين المؤسسات: لتنظيم عميلة الاندماج

بين المؤسسات اعتمدت الحكومة الجزائرية مجموعة من النصوص القانونية الواجب تطبيقها في هذه العملية ومنها: الأمر رقم 03-03 والمتعلق بالمنافسة، بحيث نصت المادة رقم 17 منه على أن كل تجميع من شأنه المساس بالمنافسة، ولا سيما بتعزيز وضعية هيمنة مؤسسة على سوق ما، يجب أن يقدمه أصحابه إلى مجلس المنافسة الذي يبت فيه في أجل ثلاثة أشهر. وتطبق أحكام هذه المادة كلما كان التجميع يرمي إلى تحقيق حد يفوق 40 بالمائة من المبيعات أو المشتريات المنجزة في سوق ما. والمرسوم التنفيذي رقم 05-219 المؤرخ في 22 جوان 2005 والمتعلق بالترخيص لعمليات التجميع.

5-1- سياسة مكافحة الاحتكار: لمنع سياسة الاحتكار في السوق الجزائرية نصت المادة

43 من دستور 2016 على أنه "يمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة"، والتي تم إلغاؤها بموجب التعديل الدستوري 2020 وحلت محلها المادة 61 التي اكتفت بالنص على ما يلي: "حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة، وتمارس في إطار القانون"، وهذا ما يلزم المؤسسات الاقتصادية باحترام وتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالمنافسة مثل الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم بموجب القانونين رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 والقانون رقم 10-05 المؤرخ 15 أوت 2010. والذي يمنع الممارسات الاحتكارية.

2- السياسة الصناعية ودورها في تطوير وتنوع نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2013-2022).

1-2- الزيادة الإجمالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-2022).

يوضح الجدول الموالي الزيادة الإجمالية لهذه الصناعات خلال الفترة (2013-2022):

الجدول رقم (04): الزيادة الإجمالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة من

2013 إلى غاية 2022

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
العدد الإجمالي	73195	78259	83862	89694	95010
الزيادة السنوية	-	5064	5603	5832	5316
نسب النمو	-	6.47%	6.68%	6.50%	5.59%
السنة	2018	2019	2020	2021	2022
العدد الإجمالي	99938	103693	106121	109991	115992
الزيادة السنوية	4928	3755	2428	3870	6001
نسب النمو	4.93%	3.62%	2.29%	3.52%	5.17%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (الأعداد من سنة 2014 إلى سنة 2023).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة كان في حدود 73195 سنة 2013 ليستمر في الارتفاع خلال السنوات الموالية حتى بلغ حوالي 115992 نهاية سنة 2022. ولكن بمعدلات نمو وزيادة سنوية مختلفة من سنة إلى أخرى، بحيث كانت نسبة النمو السنوية في حدود 6.50 بالمائة خلال 3 سنوات الأول لتتخفف إلى 5.59 بالمائة سنة 2017 ثم واصلت في الانخفاض لثلاث سنوات حتى بلغت أدنى قيمة لها سنة 2020 بنسبة 2.29 ثم أخذت في الارتفاع حتى بلغت نسبة 5.17 بالمائة سنة 2022. أما بالنسبة للزيادة السنوية في عدد هذه الصناعات فكانت في حدود 5064 سنة 2014 لترتفع إلى 5832 سنة 2016 ثم أخذت في الانخفاض حتى بلغت 2428 سنة 2020 ثم أخذت في الارتفاع لتصل إلى 6001 سنة 2022. والزيادة السنوية لعدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة تأخذ في الحسبان عدد المشاريع الجديدة وعدد المشاريع التي تم إعادة تنشيطها وكذا عدد المشاريع التي تم

إلغاؤها لعدم نجاحها أو إفلاسها. ويرجع تراجع معدلات الزيادة السنوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2021 إلى انخفاض أسعار البترول في هذه المرحلة بالإضافة إلى جائحة كورونا التي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى نشاط الصناعات الصغيرة بصفة خاصة.

2-2- تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني (عامة وخاصة): الجدول الموالي يوضح تطور تعداد هذه الصناعات خلال الفترة 2013-2022.

الجدول رقم (05): تطور عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني (عامة وخاصة) خلال المدة 2013-2022

السنة	2013	2015	2017	2019	2020	2021	2022
الخاصة	73037	83701	94930	103621	106049	109919	115921
العامة	158	161	80	72	72	72	71

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (الأعداد من سنة 2014 إلى سنة 2023).

يتكون قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من صناعة المناجم والمحاجر، الصناعات الاستخراجية، الميكانيكية والإلكترونية، مواد البناء، الصناعات الكيماوية، الصناعات البلاستيكية، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلود، صناعة الخشب والورق، وصناعات أخرى⁽¹⁾.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص في تزايد مستمر خلال الفترة 2013-2022 بحيث كانت 73037 صناعة صغيرة ومتوسطة سنة 2013 وبلغت 115921 سنة 2022 وهذا ما يدل على زيادة إقبال المستثمرين الخواص على الاستثمار في القطاع الصناعي بالجزائر. أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدولة فهي قليلة جدا بحيث كان عددها حوالي 158 صناعة صغيرة ومتوسطة سنة 2013 ثم بدا في الانخفاض من سنة إلى أخرى حتى وصل إلى حدود 71 مشروع سنة 2022. وهذا عكس الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي شهدت زيادة مستمرة خلال نفس الفترة.

(1) Bulletin d'information statistique de PME, n26, donnée de l'année 2014, ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique, Édition avril 2015, p 11.

ويعود هذا الفرق الشاسع بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة إلى اهتمام الدولة بالصناعات الكبيرة، وترك مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة للخواص رغبة منها في تشغيل الموارد المالية المكتنزة لدى الخواص، واستقطاب الموارد التي تشتغل في السوق السوداء، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل لفئات المجتمع العاطلة عن العمل.

3-2- توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الفروع الصناعية خلال الفترة 2013-2022: الجدول الآتي يوضح الزيادة في تعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع الصناعة خلال الفترة 2013-2022.

الجدول رقم (06): توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الفروع الصناعية خلال الفترة 2013-2022.

2022	2021	2019	2017	2015	2013	
17589	16880	15884	14560	12816	11196	(ص م ص م ك ا) ⁽¹⁾
13643	13284	12842	12374	11013	9708	مواد البناء
6436	5957	5207	4358	3691	3091	كيميائية وبلاستيك
37437	34418	31997	28616	24746	21624	الصناعات الغذائية
9124	8766	8460	7810	6737	5649	صناعة النسيج
2394	2324	2242	2177	2057	1862	صناعة الجلود
23153	22374	21326	19745	17776	15602	الخشب والورق
6145	5916	5663	5290	4865	4305	الصناعات الأخرى
115921	109919	103621	94930	83701	73037	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (الأعداد من سنة 2014 إلى سنة 2023).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عرفت زيادة عددية إجمالية مستمرة خلال المرحلة 2013-2022 بحيث كان عددها 73037 سنة 2013 ثم ارتفع ليصل إلى 115921 سنة 2022. ويوضح كذلك هذا الجدول تطور تعداد أهم فروعها كما يلي:

(1) (ص م ص م ك ا) الصناعات المعدنية والصلب، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية.

- فرع الصناعات المعدنية والصلب، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية: شهدت الصناعات الصغيرة والمتوسط التي تشتغل في فرع صناعة المعادن، الصلب، الميكانيك، والصناعات الكهربائية والإلكترونية زيادة متواصلة في عددها الإجمالي، بحيث كانت في حدود 1196 سنة 2013 لترتفع إلى 17589 سنة 2022.

- فرع مواد البناء: ارتفع عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة لفرع البناء من 9708 مشروع سنة 2013 إلى 13643 سنة 2022 وهي زيادة مستمرة.

- فرع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الصناعات الكيماوية والبلاستيكية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث كان عددها 285 سنة 2013 ليترفع حتى يصل إلى 453 مؤسسة سنة 2022.

- فرع الصناعات الغذائية: للصناعات الغذائية عدة فروع من أهمها: المطاحن، الحليب ومشتقاته، السكر، الزيوت، المشروبات، المبصرات، العجائن، العطور الغذائية...الخ، والتي شهدت زيادة منتظمة من سنة 2013 أين كان عددها حوالي 21624 مشروع ثم أخذت في الارتفاع المستمر على طول السنوات الموالي حتى تبلغ حوالي 37437 مشروع مع نهاية سنة 2022.

- فرع صناعة النسيج: من خلال الجدول السابق نشاهد زيادة في عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة لفرع النسيج، بحيث كانت 5649 سنة 2013 لترتفع إلى 9124 سنة 2022.

- فرع صناعة الجلود: يظهر من خلال الجدول السابق أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة لفرع صناعة الجلود ارتفعت من 1862 سنة 2013 إلى 2394 سنة 2022.

- فرع صناعة الخشب والورق: شاهد فرع صناعة الخشب والورق هو الآخر زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022. بحيث كان عددها 15602 سنة ليترفع حتى بلغ 23153 سنة 2022.

- الصناعات الأخرى: عارفت الصناعات الأخرى كذلك زيادة معتبرة خلال الفترة 2013-2022 بحيث كانت 4305 سنة 2013 ثم أخذت في الارتفاع حتى بلغت حدود 6145 مشروع سنة 2022.

مما سبق نستنتج أن السياسات الصناعية المطبقة في الجزائر ساهمت في تنويع وتوسيع نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة ليشمل كل الفروع الصناعية، وخاصة الصناعات الغذائية وصناعات الخشب والورق التي بلغ عددهما حوالي 37437 و23153 على التوالي مع نهاية 2022.

4-2- ديناميكية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع الصناعة خلال الفترة 2013-2022: شهد قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع الصناعة ديناميكية سنوية كبيرة خلال الفترة 2013-2022 وذلك من حيث خلق صناعات جديدة، وزال أخرى بسبب فشلها في فرض نفسها في السوق، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): ديناميكية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع الصناعة خلال الفترة 2013-2022

2022	2021	2020	2019	2018	2016	2015	2013	
(ص م ص م ك ا)								
622	556	407	580	779	969	886	843	الجديدة
74	140	115	171	197	218	157	157	المغلقة
مواد البناء								
338	266	195	258	385	761	697	902	الجديدة
54	120	73	137	234	152	116	102	المغلقة
الكيميائية والبلاستيك								
453	427	320	465	416	334	306	285	الجديدة
42	51	50	70	48	67	48	41	المغلقة
الصناعات الغذائية								
2800	1376	1014	1523	2039	2059	1715	1436	الجديدة
257	392	371	474	547	493	300	335	المغلقة
صناعة النسيج								
312	214	160	286	450	635	575	557	الجديدة
47	126	113	135	147	158	88	72	المغلقة
صناعة الجلود								

66	46	28	28	37	60	117	115	الجديدة
6	16	14	15	16	21	23	28	المغلقة
صناعة الخشب والورق								
705	527	482	729	839	1114	1152	1031	الجديدة
111	191	164	231	246	267	173	206	المغلقة
الصناعات الأخرى								
202	149	122	168	216	240	304	290	الجديدة
14	58	50	45	47	64	63	46	المغلقة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني الأعداد من 2013 إلى سنة 2022.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها كل سنة في جميع فروع الصناعة أكبر من عدد الصناعات التي تم إغلاقها خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022. وذلك حسب الفروع التالية:

- فرع الصناعات المعدنية والصلب، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية (م ص م ك): عرفت هذه الصناعات زيادة سنوية معتبرة خلال السنوات الممتدة من 2013 إلى 2018 حيث تراوحت الزيادة السنوية بين 997 و969 صناعة لكل سنة، ثم تراجعت عملية إنشاء المشاريع الجديدة خلال الفترة 2019-2022، ويمكن إرجاع هذا إلى تأثيرها بجائحة كورونا التي أضرت بالاقتصاد العالمي بصفة عامة وبالاقتصاد الجزائري بصفة خاصة. كما نشاهد غلق لعدد من هذه الصناعات في كل سنة من سنوات مرحلة الدراسة والتي بلغت 218 صناعة تم إغلاقها سنة 2016 كأقصى حد لها، وهذا راجع لعدم قدرتها على المنافسة وفرض نفسها في السوق.

- فرع مواد البناء: عرف هذا الفرع انتعاشا في الفترة الممتدة ما بين 2013 و2016 إذ تراوح عدد الصناعات الجديدة التي تم خلقها ما بين 697 و902 لكل سنة، وهذا راجع إلى إنجاز المشاريع الكبيرة خلال هذه الفترة مثل بناء البنى التحتية كالطرق، السدود، المسجد الأكبر، الجامعات، المستشفيات، السكنات... الخ والتي أحدثت علاقة تكاملية مع المشاريع الصغيرة. أما في المرحلة 2018 إلى 2022 شاهدت الصناعات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع البناء تراجع كبير بحيث لم تتعد المشاريع الجديدة 385 صناعة. وذلك بسبب

تقليص الدولة لنفقات الاستثمار نتيجة تراجع أسعار البترول وبالتالي تجميد بعض المشاريع وأثر ذلك سلبا على عمل هذه الصناعات. أما فيما يخص عدد المشاريع التي تم غلقها في هذه الفترة فكان يتغير من سنة لأخرى ما بين 54 مشروع كأدنى حد سجل سنة 2022، و234 اقصى حد سجل سنة 2018.

- فرع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد هذه الصناعات المنشأة كل سنة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث تم خلق ما يقارب 285 صناعة سنة 2013 ليرتفع العدد إلى 453 صناعة تم إنشاؤها سنة 2022. وهذا نتيجة تشجيع هذا الفرع الصناعي من طرف الحكومة الجزائرية خاصة فيما يخص مجال رسكلة النفايات البلاستيكية. كما شاهد هذا الفرع توقف عن العمل لعدد من مشاريعه، وكان أكبر عدد من المشاريع المغلقة هو 70 مشروع سنة 2019.

- فرع الصناعات الغذائية: عرف فرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في هذه المرحلة زيادة سنوية فيما يخص إنشاء المشاريع الجديدة بأعداد مختلفة من سنة إلى أخرى. بحيث شاهدت سنة 2022 خلق أكبر عدد لها بلغ 2800 مشروع جديد. كما شاهدت هذه الصناعات توقف لعدد منها كل سنة بلغ أقصاه 547 مشروع سجلت سنة 2018.

- فرع صناعة النسيج: شاهد هذا الفرع إنشاء مشاريع جديدة كل سنة، بحيث تم إنشاء حوالي 635 صناعات صغيرة ومتوسطة لهذا الفرع سنة 2016 كأكثر حصيلة سنوية سجلت خلال المرحلة 2013-2022. كما توقفت العديد من المشاريع عن العمل خلال نفس الفترة وشاهدت سنة 2016 أكبر عدد لها ب 158 مشروع توقف عن العمل.

- فرع صناعة الجلود: شاهد هذا الفرع كذلك زيادة سنوية في إنشاء مشاريع جديدة بلغت أقصاها سنة 2015 بحوالي 117 مشروع، وأدناها 28 مشروع تم تسجيلها سنتي 2019 و2020 على التوالي. كما عرف هذا الفرع غلق لمشاريع لم تنجح، بحيث عرفت سنة 2013 غلق أكبر عدد منها في سنة واحدة ب 28 مشروع.

- فرع صناعة الخشب والورق: عرفت الصناعات الصغيرة والمتوسطة لفرع الخشب والورق زيادة سنوية بلغت 1152 مشروع جديد سنة 2015، ثم تراجع حتى بلغت 482 صناعة جديدة فقط سنة 2020 ثم ارتفعت لتبلغ 705 مشروع جديد سنة 2022. أما المشاريع التي تم غلقها في هذه المرحلة فقد كانت 206 صناعة صغيرة ومتوسطة تم غلقها

سنة 2013 ليرتفع العدد إلى 267 سنة 2016 ثم تراجع العدد إلى أن وصل إلى 111 صناعة صغيرة ومتوسطة تم إغلاقها في سنة 2022.

- **فرع الصناعات الأخرى:** شاهد هذا الفرع إنشاء مشاريع جديدة كل سنة بداية من سنة 2013 ب 290 صناعة صغيرة ومتوسطة جديدة، ثم أخذت في الزيادة حتى بلغت 304 مشروع جديدة سجلت سنة 2015 ثم أخذت في الانخفاض حتى قاربت 122 صناعة صغيرة ومتوسطة فقط تم إنشاؤها سنة 2020، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى 202 مشروع جديد سنة 2022. وتم كذلك غلق عدد من مشاريع هذا الفرع، بحيث تم غلق أكبر عدد منها سنة 2016 ب 64 مشروع، وقل عدد سجل سنة 2020 ب 25 مشروع تم إغلاقه.

يتضح من خلال هذه الإحصائيات أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لم تستطيع النجاح وفرض نفسها في السوق في ظل السياسات الصناعية المطبقة في الجزائر تعدى عتبة الألف في معظم السنوات، وهذا دليل على أن هذه السياسات الصناعية لم توفر المناخ المناسب لنجاح جميع هذه الصناعات. ولهذا وجب على الحكومة الجزائرية تشخيص أسباب فشل هذه الصناعات من كل النواحي وفي كل المجالات من أجل الوصول إلى صياغة سياسة صناعية أكثر نجاعة، تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والظروف الاقتصادية التي تساعد على نجاح أكبر لهذه الصناعات. وذلك بالاعتماد أكثر على أدوات السياسة الصناعية المباشرة أي العمودية والتي تساعد في حل معظم المشاكل التي تعاني منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المرتبطة بالتمويل. لأن معظم السياسات المطبقة سابقا غير مباشر أي أفقية، وهي موجهة لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل القطاعات الاقتصادية. وهذا ما يصعب من امتداد الآثار الإيجابية لهذه السياسات إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة صناعية هادفة إلى تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باعتماد سياسات صناعية أفقية موجهة للتأثير على جميع القطاعات الاقتصادية، وسياسات عمودية خصصت لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي جاءت نتائجها متباينة.

نتائج الدراسة: من الدراسة السابقة توصلنا إلى النتائج التالية:

- اعتمدت الجزائر في سياستها الصناعية على مجموعة من الأدوات منها: القروض الصناعية، الإعفاء من ضرائب الشركات، الحماية الجمركية، السياسات الحكومية تجاه الاندماج بين المؤسسات، سياسة مكافحة الاحتكار.

- شاهدت الصناعات الصغيرة والمتوسطة نموًا خلال المرحلة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2022، بحيث تراوحت معدلات النمو السنوية لها ما بين نسبة 2.29 بالمائة أي بزيادة عددية بلغت 2428 مشروع جديد سنة 2020 وهي أقل نسبة نمو سنوية سجلت خلال فترة الدراسة، وهذا نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بجائحة كورونا وانخفاض أسعار البترول. ونسبة 6.68 بالمائة أي بزيادة عددية بلغت 5603 مشروع جديد سجلت خلال سنة 2015 وهي أعلى نسبة نمو سنوية خلال فترة الدراسة.

- شاهد قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنوعًا في نشاطها شمل كل الفروع الصناعية وخاصة فرعي الصناعات الغذائية وصناعة الخشب والورق، وديناميكية سنوية من حيث خلق صناعات جديدة وإزاحة الصناعات التي لم تستطع التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والسياسة الصناعية السائدة.

- رغم انتعاج الحكومة الجزائرية لسياسات صناعية من أجل تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة سجلت نسب نمو متباينة من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى فشل العديد من هذه الصناعات في فرض نفسها في السوق، بحيث تعدى عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تغلق أبوابها كل سنة عتبة الألف صناعة. ولهذا وجب على الحكومة الجزائرية البحث عن أسباب عدم نجاح تلك الصناعات من أجل وضع سياسات صناعية أكثر نجاعة في المستقبل.

التوصيات: من النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- الاعتماد أكثر على السياسات الصناعية العمودية الموجهة مباشرة لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- إعطاء الأفضلية للمنتجات المحلية في مشتريات الدولة. أي الاعتماد على المنتجات المحلية في استهلاكاتها من أجل زيادة الطلب عليها وبالتالي تشجيع الصناعة المحلية بصفة عامة والصناعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

- تبني سياسة اقتصادية تحفز على الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية.
- تشجيع الاهتمام بالبحث والتطوير في القطاع الصناعي بما يساهم في رفع الإنتاجية، ويؤدي لزيادة الناتج الصناعي، ويرفع من معدل النمو الاقتصادي.
- إعداد دراسات مستقبلية مقطعية يمكن من خلالها تحديد أكثر الصناعات التحويلية إنتاجية ومساهمة في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى، بما يساعد في رسم خطط وسياسات صناعية أكثر نجاعة في المستقبل.
- ينبغي على الحكومة الجزائرية البحث عن أسباب عدم نجاح الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي غلقت أبوابها، وذلك من أجل وضع سياسات صناعية أكثر نجاعة في تطوير حجم ونشاط هذه الصناعات مستقبلا.

المراجع

- 1- مصطفى يوسف كافي، بنية وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014.
- 2- طاهر حمدي كنعان، المهمات التنموية للدولة والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية، مجلة عمران، المجلد 4، العدد 16، 2016.
- 3- احمد الكواز، السياسة الصناعية، سلسلة جسر التنمية، العدد 3، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
- 4- عقيل عبد النبي الدلفي، ا.د فلاح خلف علي، دور السياسة الصناعية في تنمية المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 46، العدد 129، 2021.
- 5- زواق الحواس، نحو سياسة ضريبية داعمة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022.
- 6- مروة مفتاح ابوشعالة وآخرون، المشروعات الصغرى ومنهية الصغر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول لطلاب المرحلة الجامعية والدارسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2023
- 7- الوكالة الوطنية للأنباء الجزائرية -58-380-173761/ar/economie.aps.dz
2024 consulté le 29-01-2025 à 12.50
- 8- الدستور الجزائري لسنة 2016 وسنة 2020.

- 9- الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالمنافسة.
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 21-516 المؤرخ في 25 ديسمبر 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة.
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 18-230 المؤرخ في 25 سبتمبر 2018 المتضمن تحديد كفاءات إعداد وضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي ومعدلات الرسوم المتعلقة بها.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 05-219 المؤرخ في 22 جوان 2005 والمتعلق بالترخيص لعمليات التجميع.
- 13- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 14- Note de synthèse, Donor Committee for Enterprise Development, 2021. (Www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/DCED_IP_SynthesisNote-fr.pdf).
- 15- Les Bulletins d'informations statistiques de PME ; (N42, 2023, N40, 2022. N38, 2021. N36, 2020. N34, 2019. N32, 2018. N30, 2017. N28, 2016. N26, 2015. N24, 2014), ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique.
- 16<https://eurlex.europa.eu/legalcontent/FR/ALL/?uri=LEGISSUM:sm> e. Consulté le 15/02/2025 à 11: 00.
- 17-<https://iraqieconomists.net/ar/2014/12/30/>-أ-م-د-مدحت-كاظم-الفريشي-consulté le 19/03/2025 à 13: 10.